

Distr.: General  
24 August 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

## تنفيذ برامج المساعدة التقنية المقدمة إلى اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان\*

### موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) إلى اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن (اللجنة الوطنية) منذ اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 26/45 في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

وتقدم المفوضة السامية في هذا التقرير معلومات عن ولاية اللجنة الوطنية وتركيباتها وأمانتها ومواردها، وعن التقدم الذي أحرزته اللجنة الوطنية والتحديات التي واجهتها في تنفيذ ولايتها. وعلاوة على ذلك، تقدم المفوضة السامية توصيات يتعين على جميع الجهات المعنية تنفيذها.

\* قُدِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.



## أولاً- مقدمة

- 1- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 26/45، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل دعم حكومة اليمن بقوة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية ودعم لجنة التحقيق الوطنية تقنياً لضمان مواصلة التحقيق، وفقاً للمعايير الدولية، في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن. وطلب المجلس إلى المفوضة السامية في ذلك القرار أيضاً أن تقدم إليه في دورته الثامنة والأربعين تقريراً كتابياً عن تنفيذ برامج المساعدة التقنية.
- 2- وتقدم المفوضة السامية في هذا التقرير معلومات مفصلة عن ولاية وتركيب اللجنة الوطنية، التي بدأت عملها في تشرين الأول/أكتوبر 2015، وتقدم أيضاً لمحة عامة عن المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات التي قدمتها المفوضية إلى اللجنة الوطنية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى تموز/يوليه 2021. وكان لا بد من تأجيل عدد من الأنشطة التي كان من المقرر تنفيذها بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2021 بسبب عدم توافر أموال الميزانية العادية، علاوة على وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) والقيود المفروضة بغرض منع انتشار الفيروس في اليمن. ويركز التقرير على ولاية اللجنة الوطنية ومدى تقيدها بالمعايير الدولية المتعلقة بلجان التحقيق<sup>(1)</sup>.
- 3- وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة التي قدمها المفوض السامي/المفوضة السامية إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن<sup>(2)</sup>، والتي تضمنت معلومات عن الدعم الذي قدمته المفوضية إلى اللجنة الوطنية في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات.

## ثانياً- اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن

### ألف- الولاية

- 4- أنشئت اللجنة الوطنية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 140 لعام 2012، الذي أسندت إليها بمقتضاه مهمة التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي وقعت منذ عام 2011، وفي الشكاوى الفردية والجماعية الواردة بشأنها، وتحديد هوية مرتكبيها. كما أسندت إليها صلاحية استدعاء أي شخص للاستماع إلى شهادته والحصول على الوثائق وغيرها من الأدلة ذات الصلة. وقد أدخلت تنقيحات على ولايتها بموجب المراسيم الرئاسية رقم 13 لعام 2015، ورقم 66 ورقم 97 لعام 2016، ورقم 50 لعام 2017، ورقم 30 لعام 2019.
- 5- وكان القصد من اللجنة الوطنية أن تكون مؤسسة مؤقتة. فعندما أنشئت اللجنة أول مرة في عام 2012، كانت ولايتها التحقيق في انتهاكات القانون الدولي المدعى وقوعها في عام 2011 حصراً، ولكن التنقيحات المدخلة على ولايتها مددت الفترة الزمنية لتشمل جميع الانتهاكات المدعى وقوعها منذ عام 2011. وقد نوقشت في إطار مؤتمر الحوار ال

(1) انظر المجموعة المستوفاه من المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب (E/CN.4/2005/102/Add.1)؛ ومفوضية حقوق الإنسان، لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني: التوجيه والممارسة (نيويورك وجنيف، 2015).

(2) A/HRC/33/38، وA/HRC/36/33، وA/HRC/39/43، وA/HRC/42/33، وA/HRC/45/57.

وطني، المعقود في الفترة من آذار/مارس 2013 إلى كانون الثاني/يناير 2014، شروط اعتبار ولاية اللجنة الوطنية قد أنجزت ونقل مهامها إلى مؤسسة تخلفها، بما في ذلك آلية العدالة الانتقالية المتوخاة في المادة 8 من المرسوم الرئاسي رقم 140 لعام 2012، وذلك قبل بدء النزاع المسلح الحالي، لكن تلك الشروط لم تحدد قط بموجب قانون. ومنذ عام 2015، خلق النزاع الحالي الواسع النطاق الذي تشارك فيه قوى أجنبية وجماعات مسلحة مجزأة تحديات إضافية للمساءلة لم تناقش بعد في منتدى شامل مثل مؤتمر الحوار الوطني<sup>(3)</sup>.

## باء - التركيبة

- 6- تتألف اللجنة الوطنية من تسعة أعضاء، خمسة ذكور وأربع إناث في الوقت الراهن؛ وينتمي أربعة منهم إلى المحافظات الشمالية وخمسة، بمن فيهم الرئيس، إلى المحافظات الجنوبية. وتضم اللجنة أربعة قضاة وثلاثة محامين وأستاذين جامعيين. وبانتهاء فترة ولاية الأعضاء الحاليين التي تدوم سنتين في آب/أغسطس 2021، من المتوقع إصدار مرسوم جديد إما لتجديد تعيينهم أو لتعيين أعضاء جدد.
- 7- وتقدم اللجنة الوطنية تقاريرها مباشرة إلى رئيس اليمن وإلى مجلس القضاء الأعلى<sup>(4)</sup>. وقد عين رئيس اليمن جميع الأعضاء السابقين والحاليين. وتحدد المادة 1 من المرسوم الرئاسي رقم 140 لعام 2012 المعايير الواجب مراعاتها في اختيار أعضاء اللجنة. غير أن المراسيم الرئاسية واللوائح الداخلية للجنة الوطنية لا تحدد عملية اختيارهم، كما لا توجد أي إمكانية لتقديم توصيات أو ترشيحات من ممثلي السلطة التشريعية أو المجتمع المدني. ويؤكد ممثلو المجتمع المدني أن هذا الإغفال يقوض مصداقية اللجنة الوطنية.

## جيم - الأمانة

- 8- تقع أمانة اللجنة الوطنية، التي يرأسها أمين عام، في عدن ولها مكتب فرعي واحد في تعز. وتجري مناقشات لفتح مكتب فرعي ثان في مأرب.
- 9- ويتألف فريق التحقيق من 9 محققين مساعدين (جميعهم رجال)، و38 مراقباً ميدانياً (من بينهم 8 نساء)، و5 ممن يسمون "المتطوعين" (بمن فيهم امرأتان)، فضلاً عن خبيرين جنائيين و3 خبراء عسكريين (جميعهم رجال). ويتمركز سبعة من المحققين المساعدين في عدن واثنين في تعز. وهم يشرفون على عمل المراقبين الميدانيين ويرفعون تقاريرهم إلى أعضاء اللجنة الوطنية الذين يوقعون كل ملف من ملفات القضايا. وينتشر المراقبون الميدانيون في 21 محافظة من محافظات البلد الاثنتين والعشرين. ومحافظة ريمة هي المحافظة الوحيدة التي لا توجد فيها اللجنة الوطنية.
- 10- وعلاوة على ذلك، تتألف الأمانة من 24 موظفاً من موظفي الدعم (من بينهم 8 نساء)، إلى جانب 16 حارساً وعامل نظافة في عدن و3 من موظفي الدعم في تعز (امرأة ورجلان). ويقوم موظفو الدعم بمهام مختلفة، وهي وظائف مشغلي قواعد البيانات وموظفي الاتصالات وموظفي دعم تكنولوجيا المعلومات وموظفي المحفوظات والموظفين الإداريين.

(3) انظر: <https://osesgy.unmissions.org/national-dialogue-conference>

(4) انظر المرسوم الرئاسي رقم 50 لعام 2017، المادة 4.

11- ولم يتحقق التكافؤ بين النساء والرجال في فريق التحقيق التابع للأمانة (10 نساء من أصل 57 موظفاً). وقد يؤدي ضم عدد أكبر من النساء إلى زيادة كمية الوثائق المتعلقة بالانتهاكات الجنسية والجنسانية، بما في ذلك العنف المتصل بالنزاع، كما أقر به أعضاء اللجنة الوطنية في تقاريرهم.

## دال - الموارد

12- تنص المعايير الدولية على أن تُوفّر للجان التحقيق موارد مالية شفافة لضمان عدم إثارة أي ريب في استقلاليتها<sup>(5)</sup>. وتنص المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 140 لعام 2012 بشأن النظام المالي للجنة الوطنية على تمويلها من المخصصات التي تقدمها الحكومة اليمنية، ومن هبات الحكومات الأخرى والهيئات الدولية لحقوق الإنسان، ومنح الكيانات الأجنبية من أجل دعم أنشطتها.

13- وتفيد المعلومات الواردة بأن اللجنة الوطنية تتلقى أموالاً من عدة جهات مانحة، بما فيها مركز الملك سلمان للإغاثة والعمل الإنساني (المملكة العربية السعودية)<sup>(6)</sup> وهولندا<sup>(7)</sup>. ولا تشر اللجنة ميزانيتها ولا المبلغ المحدد للتمويل الذي تتلقاه من حكومة اليمن أو من بلدان أخرى.

14- وشرعت اللجنة الوطنية في حزيران/يونيه 2019 في عملية مراجعة حسابات من قبل شركة تدقيق خارجية. وقد تأخر إنجاز العملية بسبب الحالة الأمنية في عدن ووباء كوفيد-19. ولم يُعلن تقرير مراجعة الحسابات رغم تقديمه في نهاية المطاف إلى اللجنة الوطنية في كانون الثاني/يناير 2021. وأفادت اللجنة الوطنية بأن التوصيات الواردة في التقرير قد نفذت. والشفافية في مبادرات مراجعة الحسابات ومسائل الميزانية عنصر حاسم لضمان استقلالية لجان التحقيق وضمان مصداقيتها.

## هاء - التقدم المحرز والتحديات التي تواجه اللجنة الوطنية

15- تواصل اللجنة الوطنية، على الرغم من التحديات المتعددة التي واجهتها منذ إنشائها في عام 2012، بما في ذلك القيود الأمنية والسياسية، العمل تدريجياً على ترسيخ مكانتها وصفحتها باعتبارها المؤسسة اليمنية الوحيدة التي لها الولاية والموارد للقيام برصد وتسجيل منهجين لانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

16- ورغم أن اللجنة الوطنية لا تزال تعاني من نقص في المشروعية، فهي تمثل الأمل الوحيد لكثير من الضحايا وأقاربهم في أن تقوم هيئة محلية عامة بتسجيل الانتهاكات المرتكبة وأن تكون الملفات متاحة أو تتاح فيما بعد للمقاضاة أو الاستجابات البديلة التي قد تُحدد في المستقبل. ولهذا تستحق اللجنة الوطنية الدعم المستمر للتغلب على أوجه قصورها وتنفيذ ولايتها داخل اليمن وخارجه.

17- ولم تمنح السلطات الفعلية في صنعاء اللجنة الوطنية حق الوصول الرسمي إلى المناطق التي تسيطر عليها، كما أنها لا تردّ على مراسلاتها. غير أنها على علم بوجود مراقبين ميدانيين تابعين للجنة الوطنية في المناطق الخاضعة لسيطرتها وتغض الطرف عن ذلك. وقد مكن وجود مراقبين ميدانيين للجنة

(5) المجموعة المستوفاة من المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 11(أ).

(6) في الفترة من 2017 إلى حزيران/يونيه 2021، قدم مركز الملك سلمان للإغاثة والعمل الإنساني مبلغاً بلغ مجموعه 6 560 000 دولار إلى حكومة اليمن لدعم عمل اللجنة الوطنية (تقرير المساعدة المقدمة من مركز الملك سلمان للإغاثة والعمل الإنساني إلى الجمهورية اليمنية: تقرير شامل، 17 حزيران/يونيه 2021).

(7) دعمت هولندا اللجنة الوطنية من خلال مشروع لبناء القدرات نفذته المنظمة الدولية لقانون التنمية بمبلغ إجمالي قدره 582 000 يورو في الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.

الوطنية من توثيق انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها السلطات الفعلية والتحقيق فيها إلى حد ما.

18- وفي 8 شباط/فبراير 2018، قُلت إحدى المراقبين الميدانيين التابعين للجنة الوطنية خلال اشتباكات في تعز. ويستمر منذ 14 تموز/يوليه 2017 احتجاز مراقب من قبل السلطات الفعلية في محافظة ذمار، دون توقع محاكمة في الأفق. وقد أبلغت اللجنة الوطنية المفوضية، التي تتابع هذه القضية، بأن المراقب الميداني المحتجز في حالة صحية سيئة وقد مُنِع من حضور جنازة والدته. والأسس القانونية لاحتجازه غير واضحة، ما يجعل من الصعب تحديد ما إذا كان احتجازه يشكل انتقاماً بسبب عمله لدى اللجنة الوطنية.

19- وواصل فريق التحقيق التابع للجنة الوطنية توثيق عدد كبير من الحالات في اليمن والتحقيق فيها على مدار العام، على الرغم من التحديات العديدة، بما في ذلك محدودية الوصول إلى الإنترنت، وتواتر انقطاع التيار الكهربائي، وصعوبات النقل، وخوف المصادر، علاوة على التهديدات ومحاولات الترهيب.

20- وعلى الرغم من هذه التحديات، تحسنت نوعية تقارير اللجنة الوطنية من سنة إلى أخرى. وفي الفترة ما بين آب/أغسطس 2016 وتموز/يوليه 2020، أصدرت ثمانية تقارير دورية وتقارير مواضيعياً عن الاحتجاز، وهي تقارير متاحة في موقعها الشبكي باللغتين العربية والإنجليزية<sup>(8)</sup>. ومن المتوقع أن يصدر التقرير الدوري التاسع في أيلول/سبتمبر 2021.

21- وأبلغت اللجنة الوطنية، في تقريرها الثامن<sup>(9)</sup>، الذي نشر في أيلول/سبتمبر 2020، عن انتهاكات متنوعة للقانون الدولي الإنساني من قبل جميع أطراف النزاع، بما في ذلك قتل وإصابة مدنيين، وتجنيد الأطفال، والتشريد القسري، والاعتداءات على المرافق الطبية ومواقع التراث الثقافي. ووثقت اللجنة أيضاً انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف، منها حالات قتل خارج نطاق القضاء، واختفاء قسري، وتوقيف واحتجاز تعسفيين، وتعذيب وإساءة معاملة، وعنف بالمرأة.

22- ووفقاً لبيان صحفي<sup>(10)</sup> أصدرته اللجنة الوطنية في 1 كانون الثاني/يناير 2021 بخصوص أنشطتها في عام 2020، رصدت اللجنة الوطنية 2 901 حالة انتهاك للقانون الدولي وقعت في اليمن في عام 2020 في حق 4 292 رجلاً وامرأة من مختلف الفئات العمرية وتحققت من تلك الحوادث. وقتل من هؤلاء 404 مدنيين وجرح 751 آخرون. كما أشارت الهيئة الوطنية في البيان الصحفي إلى قيامها بزيارات ميدانية إلى محافظات تعز ومأرب وعدن وشبوة ولحج، وجلسات استماع علنية مع ضحايا الاحتجاز التعسفي والتعذيب، ودورات تدريبية مع قادة المجتمع المحلي في مناطق الخطوط الأمامية، واجتماعات مع منظمات المجتمع المدني.

23- وبموجب قانون المعاهدات والقانون الدولي العرفي، تقع على الدول المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وعن مقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم، وإتاحة سبل الانتصاف الفعالة للضحايا، بما في ذلك الحق في معرفة الحقيقة وإقامة العدل وجبر الضرر. وعملاً بالمراسيم الرئاسية المنشئة للجنة الوطنية، تتحمل الدول المسؤولية عن التحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن، وعن تقديم تقاريرها والقضايا المعروضة عليها إلى النيابة العامة لإتمام التحقيقات وإجراءات

(8) انظر : [www.nciye.org](http://www.nciye.org).

(9) انظر : [www.nciye.org/en/?cat=45](http://www.nciye.org/en/?cat=45).

(10) انظر : [www.nciye.org/en/?p=1124](http://www.nciye.org/en/?p=1124).

الملاحقة القضائية، علاوة على توفير سبل الانتصاف الفعالة للضحايا. ولهذا الغرض، وقع رئيس اللجنة الوطنية والنائب العام في 11 تموز/يوليه 2018 محضر اجتماع يحدد إجراءات تقديم ملفات القضايا إلى النيابة العامة ويعترف باختصاص اللجنة الوطنية في متابعة القضايا خلال مرحلتي الملاحقة القضائية والمحاكمة. وقد عالج المحضر جزئياً عدم ذكر اللجنة الوطنية في أي نص تشريعي يمني قائم، بما في ذلك قانون الإجراءات الجنائية، بسبب طابعها المخصص والمؤقت. وبعد توقيع المحضر، عُين أربعة مدعين عامين للعمل على القضايا المقدمة من اللجنة الوطنية. غير أن أحدهم توفي في عام 2020 ولم يجر تعويضه. وهذا الأمر من اختصاص النائب العام، الذي أصبحت مسألة تعيينه في كانون الثاني/يناير 2021 موضع خلاف عام، وهي معروضة حالياً على الدائرة الدستورية للمحكمة العليا في اليمن، كما أبلغ به القاضي الإداري الذي نظر في القضية في المرحلة الابتدائية المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

24- في 3 كانون الأول/ديسمبر 2017، قدمت اللجنة الوطنية اقتراحاً إلى مجلس القضاء الأعلى لإنشاء محكمة مخصصة تضم قضاة ومدعين عامين متخصصين ومحكمة استئناف تتفرد باختصاص حصري في القضايا التي ترد من اللجنة الوطنية فيما يتعلق بجرائم ارتكبت في كامل أنحاء الأراضي اليمنية. واقترحت أيضاً إنشاء محاكم إضافية خارج عدن. وقالت اللجنة الوطنية في الاقتراح إن المحكمة المخصصة المذكورة أنفاً ستوفر للضحايا سبيل انتصاف فعالاً وتعويضات، وهي جزء لا يتجزأ من المساءلة التي وُعد بها الشعب اليمني. ومن الحجج الأخرى التي قدمتها اللجنة الوطنية لتأييد إنشاء محكمة مخصصة أن غياب محكمة متخصصة ذات مصداقية تلتزم التزاماً صارماً بسيادة القانون وتتألف من قضاة مطلعين على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يمكن أن يوفر للأطراف الدولية أسباباً للتدخل في اليمن. وتضمن الاقتراح حجة أخرى وهي أن المحكمة المخصصة ستكتسب خبرة في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وفي انتهاكات القانون الدولي الإنساني، فضلاً عن تدارك عجز المحاكم المدنية والعسكرية القائمة ذات الاختصاص الجغرافي المحدود عن النظر في القضايا التي تقع في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة. كما ستترتب على إنشاء هذه المؤسسة الجديدة استثمارات في بناء قدرات القضاة والمدعين العامين المختارين وسيتمنى وضع آلية لحماية الشهود والضحايا.

25- وفي 14 شباط/فبراير 2019، عقدت اللجنة الوطنية مشاورات عامة مع الجهات المعنية، بمن فيها ممثلو المجتمع المدني، لمناقشة الاقتراح. وفي 8 أيلول/سبتمبر 2020، عقد اجتماع بين رئيس اللجنة الوطنية ورئيس مجلس القضاء الأعلى بشأن إمكانية إنشاء محكمة مخصصة. وفي 24 أيلول/سبتمبر 2020، عقد اجتماع إضافي مع الرئيسين والنائب العام. ودعا المشاركون الثلاثة في تلك المناسبة<sup>(11)</sup> المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم، في شكل أموال وبناء قدرات، إلى القضاة الذين سيعينون في المؤسسة الجديدة المكلفة بتعزيز المساءلة في اليمن عن الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع. ومع ذلك، لم يحرز سوى تقدم ضئيل فيما بعد بسبب الوضع الأمني في عدن وانتشار جائحة كوفيد-19 في البلد.

26- وفي حين أن اقتراح إنشاء محكمة مخصصة مهم لتعزيز المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في اليمن، فإن محكمة تتمتع بهذه الولاية القضائية المتخصصة يجب أن توضع ضمن إطار تشريعي ومؤسسي عام يهدف إلى تعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار. ولا بد أن تبدأ الحكومة مناقشة بشأن أفضل السبل لإعمال حقوق الضحايا في الحقيقة والعدالة والجبر. وفي هذا الصدد، سيتعين إيلاء الاعتبار الواجب لآراء الضحايا وأسره من أجل استكشاف خيارات بديلة، بما فيها عمليات العدالة الانتقالية وآلياتها الأخرى الممكنة

(11) انظر : [www.nciye.org/?cat=53](http://www.nciye.org/?cat=53).

لتكامل مبادرات العدالة الجنائية. وينبغي أن يرشد إنشاء هذا الإطار الواسع بدوره بلورة استراتيجية لتحقيق الالادعاء دعماً للأهداف العامة لعملية العدالة الانتقالية واحتياجات وتوقعات الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة.

27- وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2015 وتموز/يوليه 2021، أعدت اللجنة الوطنية أكثر من 10 000 ملف تحقيق لتقديمها إلى النيابة العامة. غير أنه لم يقدم حتى الآن سوى 3 000 ملف تحقيق بسبب القيود المفروضة على التخزين لدى النيابة العامة. ووفقاً للجنة الوطنية، فقد أتمت النيابة العامة مراجعة نحو 400 ملف، غير أنه رُفِع في الواقع أقل من 20 قضية أمام المحكمة الجنائية المتخصصة في كل من عدن ومأرب. وكان من الصعب جداً إحراز تقدم بسبب عدم الاستقرار وانعدام الأمن في عدن ومأرب، وكذلك لأن القضاء دخل في إضراب عام، بإيعاز من نادي القضاة الجنوبيين، وقد بدأ الإضراب في 4 شباط/فبراير 2021 وكان لا يزال جارياً وقت وضع هذا التقرير في صيغته النهائية.

28- ومن الصعب على الأفراد الذين يعيشون في مناطق نائية أو في مناطق خاضعة لسيطرة السلطات الفعلية الوصول إلى موقع اللجنة الوطنية في عدن، ومكتبها الفرعي الوحيد في تعز، وهم يترددون في العبور إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية. وبينما تحسنت إمكانية الوصول بوجود المراقبين الميدانيين للجنة الوطنية في 21 محافظة، فإن العديد من المراقبين الميدانيين يعملون بتكتم في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات الفعلية، مما يجعل التواصل معهم صعباً. وإنشاء مكاتب فرعية في جميع أنحاء اليمن، كالمناقش إنشاؤه في مأرب، فضلاً عن تصميم تطبيق للشكاوى قابل للتزليل وآلية لتقديم الشكاوى على الإنترنت، وهما جزء من مشروع تنفذه منظمة قانون التنمية الدولية وتموله هولندا، أن يحسن ويسهل الاتصال وتقديم القضايا إلى اللجنة الوطنية.

29- ويجب على اللجنة الوطنية أن تقوي استراتيجيتها الاتصالية لتعزيز بروزها في جميع أنحاء اليمن ونشر المعلومات عن ولايتها. ويمكن للجنة الوطنية توسيع وتحديث المعلومات المعروضة في موقعها على شبكة الإنترنت، بسبل منها رسائل الفيديو واستخدام اللغة المبسطة، بإضافة المعلومات ذات الصلة، مثل المراسيم المتعلقة بإنشائها، وولايتها، وتعيين أعضائها وتمديد ولاياتهم، ومحاضر الاجتماعات مع النيابة العامة، والمعلومات المالية، فضلاً عن تقارير الزيارات الميدانية وأنشطة التوعية. وتوفر وسائل التواصل الاجتماعي سبلاً بديلة تتيح للجمهور الوصول إلى المعلومات الأساسية عن اللجنة الوطنية، وتستخدمها اللجنة الوطنية حالياً لإصدار تحديثات منتظمة عن أنشطتها وزياراتها الميدانية، وكذلك للتعليق على الحوادث الكبرى من وجهة النظر الحصرية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

30- وتلاحظ المفوضية أن اللجنة الوطنية أفادت في نشرتها الصحفية الصادرة في 1 كانون الثاني/يناير 2021 وفي تقريرها الدوري الثامن بأنها واصلت تعاونها مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتلقت منها معلومات وقائعية عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ساعدتها في أداء ولايتها بفعالية. وأبلغت اللجنة الوطنية المفوضية بأن أعضاءها قاموا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى حزيران/يونيه 2021، وعلى الرغم من نقشي جائحة كوفيد-19 في اليمن، ببعثات ميدانية إلى سينون (محافظة حضرموت) والمخاء (محافظة تعز) وحيس (محافظة الحديدة) ومأرب (محافظة مأرب) وعق (محافظة شبوة). وخلال تلك الزيارات، تفاعل أعضاء اللجنة مع الضحايا والشهود، ومع المحتجزين عندما أتحت لهم فرصة الوصول إلى أماكن الاحتجاز. كما عقدوا اجتماعات رسمية مع ممثلي السلطات المحلية، بما في ذلك القضاء، وكذلك مع المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي منظمات المجتمع المدني.

31- وفي الفترة من تموز/يوليه 2020 إلى حزيران/يونيه 2021، أجرت اللجنة الوطنية عدة مشاورات مع المجتمع المدني في اليمن. وفي 17 تموز/يوليه 2020، عقدت اللجنة الوطنية في عدن جلسة استماع مع ممثلي مجتمع المهمشين الذين يعانون التمييز على أساس أصلهم الأفريقي المزعوم. ويتأثر العديد من

أفراد مجتمع المهتمين بالتشريد الناجم عن النزاع ومجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها الأخرى التي تفاقمت بسبب النزاع المسلح. وفي 7 أيلول/سبتمبر 2020، نظمت اللجنة الوطنية اجتماعاً من بعد لعرض نتائج وتوصيات تقريرها الثامن على المنظمات الدولية والوطنية والمحلية لحقوق الإنسان. وفي 28 نيسان/أبريل 2021، عقدت اللجنة الوطنية اجتماعاً في عدن مع ممثلي النقابات العمالية والمنظمات المهنية (نقابة الصحفيين ونقابة المحامين ونقابة الأطباء والصيدلة اليمنيين) والاتحاد النسائي اليمني. ودعي المشاركون إلى تقديم معلومات إلى اللجنة الوطنية وإبلاغ أعضاء منظماتهم بأنشطتها. وفي 9 حزيران/يونيه 2021، عقدت اللجنة الوطنية في سيئون أول مشاوره واسعة النطاق مع ممثلي 28 منظمة محلية غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق المشردين داخليا في محافظة حضرموت.

32- وفي عام 2021، وقعت اللجنة الوطنية مذكرتي تفاهم مع منطمتين دوليتين غير حكوميتين: مذكرة مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية بشأن أنشطة التدريب، في آذار/مارس 2021؛ ومذكرة مع منظمة نداء جنيف، وهي منظمة غير حكومية تدعو إلى امتثال الجماعات المسلحة غير الحكومية للقانون الدولي الإنساني، في أيار/مايو 2021. وأبلغت منظمة نداء جنيف المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأنها استخدمت تقارير اللجنة الوطنية وفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، من بين تقارير أخرى، من أجل التفاعل مع قادة الجماعات التي يزعم أنها مسؤولة عن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والدعوة إلى الامتثال والمساءلة.

## ثالثاً – المساعدة التقنية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

33- عملاً بقرارات مجلس حقوق الإنسان 31/36 و 16/39 و 21/39 و 21/42 و 31/42 و 15/45 و 26/45، واصلت المفوضية تقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات. وقد استندت المفوضية في هذه المساعدة إلى حوار مستمر لضمان أن تلبى الأنشطة المقدمة للاحتياجات المعلنة لأعضاء اللجنة الوطنية والمحققين المساعدين والمراقبين الميدانيين وموظفي الدعم.

34- واسترشدت المفوضية السامية في أداء الولاية التي أسندتها إليها مجلس حقوق الإنسان في قراره 15/45 و 26/45 بمبادئ الاستقلالية والنزاهة والموضوعية والمصداقية والكفاءة المهنية. وعقب وصول ممثل المفوضية الجديد إلى اليمن، عقدت المفوضية في كانون الثاني/يناير 2021 اجتماعات ومشاورات متعددة مع رئيس اللجنة الوطنية وأعضاء آخرين فيها لوضع برنامج للمساعدة التقنية وبناء القدرات. واستندت المناقشات إلى احتياجات اللجنة الوطنية وأخذت في الاعتبار القيود الناشئة عن وباء كوفيد-19 وعدم توافر الأموال في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة في بداية عام 2021.

35- وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وتموز/يوليه 2021، وضعت المفوضية ونفذت عدة أنشطة متفق عليها لتعزيز القدرة التحقيقية والفنية للجنة الوطنية. وقد صيغت هذه الأنشطة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وشملت تقديم المساعدة التقنية والإدارية.

36- وفي الفترة من 18 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020، يسرت المفوضية في عدن عقد اجتماع تشاوري لفائدة 37 مراقباً ميدانياً، من بينهم 7 نساء، لتعزيز معرفة القانون الدولي لحقوق الإنسان ومنهجيات رصد حقوق الإنسان والتحقيق والإبلاغ، لا سيما فيما يتصل بحالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب وإساءة المعاملة والاختفاء القسري.

- 37- وفي الفترة من 23 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نظمت المفوضية في عدن، بالتعاون مع برنامج التطبيقات الساتلية العملية التابعة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، حلقة عمل تدريبية لفائدة 37 مراقباً ميدانياً، من بينهم 7 نساء. وكان الهدف من حلقة العمل تعزيز القدرات التقنية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية لتقييم وتحليل المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها المزعومة.
- 38- وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، يسرت المفوضية في عدن عقد اجتماع استشاري لمدة يوم واحد لفائدة 37 مراقباً ميدانياً، من بينهم 7 نساء، لتقييم إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي والتغلب على الصعوبات التي تعوق توثيقها.
- 39- وفي الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 8 حزيران/يونيه 2021، قدمت المفوضية دورة تدريبية لمدة 20 ساعة لخمسة من موظفي الدعم في اللجنة الوطنية، من بينهم امرأة، فيما يتعلق بإدارة اللوجستيات والمشتريات والمالية والموارد البشرية، من أجل تحسين نوعية الدعم الإداري المقدم إلى اللجنة الوطنية.
- 40- وفي الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس 2021، دعمت المفوضية تنفيذ مشروع المنظمة الدولية لقانون التنمية الذي تموله هولندا، والذي يهدف إلى تعزيز قدرة اللجنة الوطنية على الاضطلاع بولايتها على المستويين الفني والتقني. وساعدت المفوضية، على وجه الخصوص، المنظمة الدولية لقانون التنمية في استعراض مجموعة من المواد التدريبية المتاحة على الإنترنت بشأن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وفي الاتصال بالموردين المحليين لمعدات تكنولوجيا المعلومات، وفي التحقق من تسليم معدات تكنولوجيا المعلومات لكي يستخدمها المراقبون الميدانيون وموظفو اللجنة الوطنية في المقر.
- 41- وفي الفترة من 20 إلى 23 حزيران/يونيه 2021، يسرت المفوضية في عدن عقد اجتماع استشاري لفائدة 36 مراقباً ميدانياً و2 من أمناء المحفوظات، ومن بينهم 9 نساء، لتعزيز معرفة القانون الدولي الإنساني وكيفية تطبيقه على الحالات الملموسة في السياق اليمني. وقدم العروض أعضاء اللجنة الوطنية.
- 42- وكان من المقرر، وقت صياغة هذا التقرير، أن يعقد في آب/أغسطس 2021 نشاط إضافي لبناء قدرات اللجنة الوطنية، وهو حلقة عمل للمحققين المساعدين بشأن التحقق من الصور الرقمية في التحقيقات المفتوحة المصدر.
- 43- وساهمت المساعدة التقنية المقدمة من المفوضية في تعزيز فهم أعضاء اللجنة الوطنية وموظفيها لمفهوم المساءلة، وفقاً للمعايير القانونية الدولية ذات الصلة. وركزت المفوضية السامية على حقوق ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في معرفة الحقيقة وإقامة العدل وجبر الضرر، وعلى ضرورة وجود ضمانات مؤسسية وضمانات أخرى لعدم التكرار. وعلاوة على ذلك، أطلعت المفوضية اللجنة الوطنية على خبراتها في مجال العدالة الانتقالية وأوضحت لها كيف ينبغي أن تتجاوز المساءلة مجرد التحقيق في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها وأن تشكل عملية أوسع نطاقاً تعالج المسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية للأفراد والمؤسسات عن الانتهاكات السابقة والحالية.
- 44- وساعدت المفوضية اللجنة الوطنية في إدراك ضرورة أن تراعي إجراءات المساءلة الظروف المحلية وتصمم وفقاً لها وتحدد على أساس مشاورات وطنية واسعة وشاملة يشارك فيها على نطاق واسع عامة السكان ككل وأفراد مجتمعات بعينها، بمن في ذلك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، وتعكس احتياجاتهم وتطلعاتهم. و قدمت المفوضية السامية أيضاً مبادئ توجيهية لضمان استيفاء أي عملية وطنية في هذا الصدد المعايير الدولية.

45- وحسّن الدعم التقني المقدم من المفوضية قدرة اللجنة الوطنية على رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وتوثيقها والإبلاغ عنها. وأفضى أيضاً إلى تعزيز التكافؤ بين الجنسين وتحسين التمثيل الجغرافي في تركيبة اللجنة الوطنية، وحسّن مستوى إدارة البيانات وحماية المعلومات.

46- وتكرر المفوضة السامية استعداد المفوضية لمواصلة تقديم المساعدة والمشورة الفنية التقنية إلى اللجنة الوطنية، لأغراض منها تعزيز قدرتها على التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن والإبلاغ عنها، وفقاً للمعايير الدولية، وسعياً إلى إرساء دعائم انتقال إلى السلم والمصالحة قوامه حقوق الإنسان.

## رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

47- منذ عام 2014، دمر النزاع في اليمن وعود التغيير الاجتماعي والتحول السياسي التي دفعت الكثير من اليمنيين إلى الخروج إلى الشوارع في عام 2011. وبدلاً من التمتع بالانتقال إلى دولة تدعم الديمقراطية والحرية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد تماشياً مع الخطة المرسومة جماعياً في مؤتمر الحوار الوطني (آذار/مارس 2013 - كانون الثاني/يناير 2014)، لا يزال الشعب اليمني، بعد عشر سنوات، يعاني عواقب الصراع المسلح وإحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وهي أزمة تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. وانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وانتهاكات القانون الدولي الإنساني حوادث يومية، وليس أمام الضحايا سوى خيارات قليلة للحصول على الحماية، أما سبل الحصول على الإنصاف فتكاد تكون معدومة.

48- واللجنة الوطنية، التي تعمل على تقصي الحقائق، آلية ضرورية، وهي إحدى الآليات القليلة، مهما كانت ناقصة، للتصدي للإفلات من العقاب في اليمن. وينبغي للجنة الوطنية أن تواصل السعي إلى اكتساب شرعية وإعتراف أقوى بوصفها مراقباً يحظى بالاحترام، ومصدر روايات وتحقيقات جنائية دقيقة، وسلطة أخلاقية. ومن المهم من ثم أن تكفل اللجنة الوطنية، من الناحية الهيكلية والوظيفية، استقلالها وحيادها وشفافيتها في تقييم سلوك جميع أطراف النزاع. ومن الضروري أيضاً أن تكون اللجنة الوطنية فعالة في تحقيقاتها، وأن تخلص إلى نتائج مدعومة بتحليل قانوني شامل يستند إلى القانون الدولي.

49- ولا تزال المفوضية ملتزمة بتقديم المساعدة والمشورة التقنيتين إلى اللجنة الوطنية. وترحب المفوضية بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الوطنية، مثل الزيارات الميدانية المنتظمة التي أجريت في جميع أنحاء اليمن، والمشاورات المعقودة مع منظمات المجتمع المدني، وتحسن الإبلاغ عن مختلف أنواع انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وانتهاكات القانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع.

50- وبغرض تعزيز فعالية اللجنة الوطنية وأثرها، تقدم المفوضة التوصيات التالية.

51- وينبغي لجميع أطراف النزاع القيام بما يلي:

(أ) التعاون الكامل مع اللجنة الوطنية حتى تتمكن من أداء ولايتها بأمان واستقلالية وفعالية، لا سيما بمنحها إمكانية الوصول إلى كل مناطق اليمن، بما في ذلك جميع أماكن الاحتجاز، وتزويدها بكل المعلومات ذات الصلة التي تطلبها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بهوية الجناة المزعومين؛

(ب) تنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقارير السابقة المقدمة من المفوضة السامية وفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن إلى مجلس حقوق الإنسان وتقارير فريق الخبراء المعني باليمن المقدمة إلى مجلس الأمن، بغية مواصلة المساءلة بفعالية عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع.

52- وينبغي للحكومة اليمنية القيام بما يلي:

(أ) النظر في تعزيز ولاية اللجنة الوطنية لضمان أن تتمكن من أداء دورها بفعالية بوصفها آلية مستقلة وشفافة، واقتراح تدابير لضمان حقوق الضحايا ضماناً كاملاً، بما في ذلك الحق في الحقيقة والعدالة والجبر ومنع وقوع المزيد من الانتهاكات والتجاوزات؛

(ب) تزويد اللجنة الوطنية بالموارد المالية الكافية لتمكينها من توسيع نطاق جهودها الاتصالية وتعزيز إمكانية الوصول إليها، بسبل منها فتح مكاتب فرعية في جميع أنحاء اليمن؛

(ج) اتخاذ تدابير كافية وفعالة لحماية الضحايا والشهود الذين يتعاونون مع اللجنة الوطنية من أي شكل من أشكال التهريب والانتقام، وتوفير أماكن آمنة يمكنهم فيها التحدث في كنف السرية مع أعضاء اللجنة الوطنية وموظفيها المكلفين بالتحقيقات؛

(د) تزويد النيابة العامة بما يكفي من الموارد المالية لتمكينها من إجراء تحقيقاتها وملاحقاتها فيما يتعلق بالقضايا المحالة إليها من اللجنة الوطنية؛

(هـ) ضمان أعمال حقوق الضحايا في الحقيقة والعدالة والجبر، بسبل منها الشروع في مناقشة عامة بشأن وضع إطار أوسع للعدالة الانتقالية يحدد كيفية تقديم القضايا التي وثقتها اللجنة الوطنية إلى العدالة ويسهم في منع تكرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بناء على نتائج مؤتمر الحوار الوطني.

53- وينبغي للنيابة العامة في اليمن القيام بما يلي:

(أ) اتخاذ إجراءات منهجية وفورية وفعالة بشأن التقارير والقضايا الواردة من اللجنة الوطنية، أياً كان الجناة المزعومون؛

(ب) ضمان إجراء تحقيقات فورية ونزيهة وفعالة في جميع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وملاحقة الجناة، بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتحديد معايير واضحة وموضوعية وشفافة لتحديد القضايا ذات الأولوية أثناء استمرار النزاع المسلح؛

(ج) ضمان أن تكون جميع المحاكمات، سواء أ في المحاكم المدنية أو العسكرية، متفقة مع المعايير الدولية ومعايير المحاكمة العادلة، والتعاون على نحو خاص مع مجلس القضاء الأعلى وهيئة التفتيش القضائي للحفاظ على أعلى المعايير؛

(د) ضمان وصول موظفي اللجنة الوطنية دون قيود إلى جميع أماكن سلب الحرية، والسماح بعقد اجتماعات سرية مع جميع الأشخاص المحتجزين، والاهتمام بالتوصيات المتعلقة بالمحتجزين وظروف الاحتجاز والواردة في تقارير اللجنة الوطنية.

54- وينبغي لمجلس القضاء الأعلى القيام بما يلي:

(أ) إيلاء الاعتبار الواجب للاقتراح الذي قدمته اللجنة الوطنية في عام 2017 لإنشاء محكمة متخصصة تشمل ولايتها القضائية كامل أنحاء البلد فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني المتصلة بالنزاع، والمساهمة أيضاً في التفكير

في أفضل السبل التي يمكن بها لهذه المحكمة أن تساعد على أفضل وجه في إعمال حقوق الضحايا في الحقيقة والعدالة والجبر، فضلاً عن عملية عدالة انتقالية شاملة تسهم في منع الانتهاكات في المستقبل وفي المصالحة داخل المجتمعات؛

(ب) ضمان معالجة جميع القضايا المحالة من اللجنة الوطنية التي تُعرض على المحكمة وملاحقة الجناة وفقاً لأعلى معايير النزاهة والاستقلال، بما يشكل رادعاً فعالاً ووسيلة ناجعة لتحقيق العدالة للضحايا.

55- وينبغي للجنة الوطنية القيام بما يلي:

(أ) مواصلة التحقيق في جميع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع بنفس القدر من الاتساق والدقة، وفقاً للقواعد والمعايير الدولية ولمبادئ الموضوعية والشفافية والنزاهة والكفاءة المهنية؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية الضحايا والشهود الذين يتصلون بأعضاء اللجنة الوطنية وغيرهم من الموظفين، وإيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد الفئات الضعيفة الأخرى؛

(ج) مواصلة تعزيز عملها مع المجتمع المدني، في مجالات منها العدالة الانتقالية والمساءلة، وإنشاء آلية دائمة للتفاعل مع المدافعين عن حقوق الإنسان؛

(د) وضع استراتيجية اتصالية لتعزيز بروزها في جميع أنحاء اليمن ونشر معلومات عن ولايتها ودورها؛

(هـ) الحفاظ على نزاهتها واستقلاليتها ومواصلة التزامها الصارم بقواعد ومعايير القانون الدولي عند إصدار بيانات عامة حول الحوادث؛

(و) التعجيل بإنشاء آلية أبسط لتقديم الشكاوى باستخدام تطبيق هاتفي محمول وعن طريق موقعها الشبكي لفائدة الضحايا وأقاربهم، وكذلك الشهود؛

(ز) إنشاء مكاتب فرعية في جميع أنحاء اليمن لتيسير الوصول إليها والإبلاغ بالحالات؛

(ح) إنشاء آلية متابعة وعقد اجتماعات دورية مع النيابة العامة فيما يتعلق بالملفات

المقدمة إلى النائب العام.